

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي وأثرهما على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 2003/2002-2017/2018

د. أحلام مرسى محمد السنطاوى

مدرس بقسم الاقتصاد والمالية العامة

كلية التجارة

جامعة المنوفية

جمهورية مصر العربية

الملخص

إن الاستثمار هو الدافع الأساسي للنمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونظراً لأن أغلب الدول النامية ومن بينها مصر تعاني من فجوة بين الادخار الفعلي والاستثمار المخطط له، فقد بنيت الآمال على الاستثمار الأجنبي ولاسيما المباشر منه، وقد اختلفت الآراء حول جدوى هذه السياسة فهناك من يرى أنه لا تنمية إلا من خلال الاستثمار المحلي وأن الاستثمار الأجنبي لن يكون إلا مزاحماً للاستثمار المحلي ومستغلاً لموارد الدولة ولن يتحقق نمو إلا للدولة الأم، كما يرى البعض أن الاستثمار الأجنبي هو المحرك الأساسي للنمو والتنمية ليس فقط من خلال التمويل وإنما لما ينقله من ابتكارات تقنية حديثة ومعرفة ومهارات إدارية وتنظيمية وخلق مناخ محفز للاستثمار المحلي..... الخ، ونظراً لأن مصر فتحت الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر من بداية تطبيق الدولة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، بات من الضروري دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي (اقتصرت الدراسة على الاستثمار الأجنبي المباشر) والمحلى وأثرهما على النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2003/2002-2017/2018 لتحديد أيهما اقدر على حفز النمو.

وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين نمو الاستثمار المحلي ونمو الناتج المحلي، ووجود علاقة إيجابية لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي، وتنافس وعدم تكامل بين الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، أيضاً تزايد الأهمية النسبية للاستثمار المحلي بالنسبة للناتج المحلي خلال فترة الدراسة عن الاستثمار الأجنبي المباشر كما أن الاستثمار المحلي أتمم بالاستقرار خلال فترة الدراسة أكثر من الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن الاستثمار المحلي أكثر قدرة على تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، الاستثمار المحلي، النمو الاقتصادي.

المقدمة

إن الاستثمار هو الدافع الأساسي للنمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونظراً لأن أغلب الدول النامية ومن بينها مصر تعاني من فجوة بين الادخار الفعلي والاستثمار المخطط له فقد بنيت الآمال على الاستثمار الأجنبي ولاسيما المباشر منه، وقد اختلفت الآراء حول جدوى هذه السياسة فهناك من يرى أنه لا تنمية إلا من خلال الاستثمار المحلي وأن الاستثمار الأجنبي لن يكون إلا مزاحماً للاستثمار المحلي ومستغلاً لموارد الدولة ولن يتحقق نمو إلا للدولة الأم، كما يرى البعض أن الاستثمار الأجنبي هو المحرك الأساسي للنمو والتنمية ليس فقط من خلال التمويل وإنما لما ينقله من ابتكارات تقنية حديثة ومعرفة ومهارات إدارية وتنظيمية وخلق مناخ محفز للاستثمار المحلي..... الخ، ان النمو والتنمية يتركزا على كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي، ولكن العلاقة بين نوعي الاستثمار تحدد مسار النمو والتنمية الاقتصادية،

* تم استلام البحث في يناير 2020، وقبل للنشر في فبراير 2020، وسيتم نشره في سبتمبر 2021.

© المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2020، ص 3- 23، (معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2021.102792

فإذا كانت العلاقة تكاملية فسوف تؤدي إلى دفع النمو والتنمية، وإن كانت تزاخمية فسوف تكون له آثار سلبية على النمو والتنمية، إذن هناك جدال بين الاقتصاديين حول جدوى الاستثمار الأجنبي على النمو والتنمية في الدول المضيفة له. وهذا ما دفع إلى البحث في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والمحلي وأثرهما على النمو الاقتصادي في مصر، نظراً لتبني مصر سياسة الباب المفتوح للاستثمار ولاسيما الأجنبي دون قيد أو شرط.

الدراسات السابقة

- قارن الشايب و مراد (2019) في أحد الدراسات بين أثر الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة من 1980-2013، وقد توصل في هذه الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتمد على الظروف السياسية السائدة في المنطقة، وعدم وجود أثر ملحوظ للاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي في حين أن الاستثمارات المحلية تؤدي حتماً إلى النمو، كما توصل لوجود علاقة عكسية بين نمو الاستثمارات المحلية ونمو الاستثمارات الأجنبية، إضافة لوجود أثر لمزاحمة الاستثمارات الأجنبية للمحلية.
- استهدفت دراسة لـ (Suleiman 2014) بحث مقومات ودوافع ومعوقات الاستثمار الأجنبي والمحلي في ليبيا وأثر تكثيف الاستثمار المحلي والأجنبي على ليبيا وتقييم أداء وإمكانيات ليبيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 1990_2010 وتوصلت الدراسة إلى سلبية مرونة الاستثمارات الأجنبية في ليبيا، وارتفاع مرونة الاستثمارات المحلية الخاصة بالعمالة البشرية، وأوضح البحث أن العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي في ليبيا تتمثل في الناتج المحلي وإجمالي قيمة الصادرات، كما توصل إلى أن الاستثمارات المحلية لا تؤثر في الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى ليبيا.
- اهتمت دراسة (Malik and Dahmani 2014) بالبحث في العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة من (1998-2012)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية إيجابية على المدى القصير والطويل بين الاستثمار المحلي والأجنبي، وعليه فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بمثابة محفز للاستثمار المحلي والتنمية في الجزائر أي وجود علاقة تكامل متزامن في المدى القصير والطويل بين المتغيرين.
- تطرقت دراسة (Manuel and Ricardo 2000) إلى ما إذا كان هناك أثر تحفيزي أو مثبط للاستثمارات الأجنبية على الاستثمار المحلي بالدول المضيفة بالتطبيق على بعض دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة من (1970-1995)، وتوصلت الدراسة إلى أن أثر التحفيز يختلف من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى وذلك حسب العوامل والسياسات المتبعة في تلك الدولة، إضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي لم يكن محفزاً للاستثمار المحلي ولذلك لاجدوى من السياسات التيسيرية للاستثمار الأجنبي.
- دراسة لـ (Zhang 2001) عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في إحدى عشر دولة نامية من أمريكا اللاتينية وآسيا خلال الفترة من 1970-1997، وقد استنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز تسريع النمو عندما تتسم الدولة بالاستقرار الكلي، وتتبنى النظام الحر وتشجع الاستثمار الأجنبي الموجه للتصدير وتهتم بالتعليم وتنمية العنصر البشري، أي أنه استنتج أن لسياسات الدول المتلقية للاستثمار دور في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو.
- تناولت دراسة كل من (Verich and Ndikumana 2008) الصلة القائمة بين الاستثمار المحلي والأجنبي في أفريقيا وجنوب الصحراء، وخلصت إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين كلا المتغيرين باستثناء الدول الغنية بالموارد التي يجذب إليها الاستثمار الأجنبي بغض النظر عن الاستثمار المحلي، وأن الاستثمار المحلي هو المحرك للاستثمار الأجنبي، ولذلك توصي بتحسين مناخ الاستثمار المحلي.
- وصلت دراسة محمد نورية (2012) عن مستقبل الاستثمار المحلي في دول الخليج العربي خلال الفترة (1992_2010) إلى أن الاستقرار السياسي هو المحدد الأساسي لمستقبل الاستثمار المحلي في دول الخليج العربي، وإلى انخفاض الاستفادة من الشروط الجاذبة للاستثمار المتوفرة في الدول العربية.
- تطرقت دراسة عبيد (2002) لأثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي خلال الفترة من 1978-2000،

وخلصت الدراسة الى أن هناك تأثير إيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمالة وبالتالي النمو الاقتصادي في مصر، ولكن تم رصد ضعف أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى النمو القطاعي.

- تم في دراسة لـ (Gang and Wang, 2007) اختبار آثار الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على تكوين رأس المال المحلي والصادرات والواردات ونمو الناتج المحلي الإجمالي للصين. ولتحقيق هذا الهدف تم تقدير أربع معادلات اقتصادية باستخدام مجموعة بيانات تغطي الفترة 1980-1999، وأظهرت نتائج الانحدار أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر قد حفز الاستثمار المحلي في الصين، كما وجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد أدى إلى زيادة كبيرة في صادرات وواردات الصين.

تعرضت الدراسات السابقة وغيرها الى دراسة مقومات ومعوقات الاستثمار الأجنبي والمحلي في الدول محل البحث، إضافة الى بحث الأثر المتبادل بين الاستثمار المحلي على الاستثمار الأجنبي، وإيضاً دراسة الأثر التحفيزي للاستثمار الأجنبي على الاستثمار المحلي، وأثر كل منهما على النمو كل على حده، واختلفت نتائج الدراسات السابقة فاستنتجت بعضها أن للاستثمار الأجنبي أثر إيجابي على النمو ومحفز للاستثمار المحلي وأخرى توصلت إلى ضعف العلاقة بين الاستثمار المحلي والأجنبي وانخفاض تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو، ومما سبق اتضح أهمية دراسة العلاقة التبادلية بين كل من الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي، وأثر كل منهما على النمو في الاقتصاد المصري.

مشكلة البحث

واجهت مصر العديد من المشكلات الاقتصادية في الآونة الأخيرة، كان على رأسها تزايد الفجوة بين الادخار الفعلي والاستثمار المخطط له إضافة الى العجز الدائم في الميزان التجاري وانخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي، ومن ثم أصبحت الأولوية للتوازنات المالية الداخلية والخارجية. وفي ظل هذا الاطار أصبح تحرير النشاط الاقتصادي وحفز القطاع الخاص في ظل اقتصاد السوق منهجاً لإدارة الاقتصاد الوطني، وقد بنيت الآمال على الاستثمار الأجنبي ولاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر، ورسمت السياسات لتحقيق هذا الهدف.

وفي إطار اختلاف الآراء حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي وأثرهما على النمو الاقتصادي، وفي إطار تبني الدولة لسياسة الباب المفتوح وفتح الأسواق أمام الاستثمار الأجنبي بات من الضروري تقييم أثر الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي على النمو الاقتصادي لتحديد أيهما الأكثر فائدة لقيادة النمو الاقتصادي، والوقوف على العلاقة بينهما لتحديد هل هما متكاملان أم متنافسان ويزاحم كل منهما الآخر.

ويمكن ان نلخص مشكلة الدراسة في الاسئلة التالية:

- ماهو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر؟
- ماهو أثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في مصر؟
- هل الاستثمار المحلي الأكفأ لقيادة النمو الاقتصادي في مصر أم الاستثمار الأجنبي؟
- ماهي طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، وهل يؤثر ويتأثر كل منهما بالآخر؟

فروض البحث

وعلى ما سبق تفترض الدراسة أنه:

- لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر.
- توجد علاقة ذات دلالة معنوية إيجابية للاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في مصر.
- أثر الاستثمار المحلي على النمو أكبر من أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في مصر.
- لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.

أهداف الدراسة

- عرض اتجاهات كلاً من الاستثمار المحلي والأجنبي في مصر خلال فترة الدراسة.
- تحديد أثر الاستثمار الأجنبي والمحلي على النمو في مصر.
- تحديد أي من نوعي الاستثمار (الأجنبي أم المحلي) ذو تأثير أكبر على النمو الاقتصادي، ومن ثم قيادة النمو والتنمية في مصر.
- تحديد العلاقة بين كل من الاستثمار المحلي والأجنبي، هل هي علاقة تكامل أم مزاحمة؟

أهمية البحث

- أهمية تشخيص العلاقة التبادلية والإحلالية بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي وتحديد هل العلاقة تكاملية أم مزاحمة.
- في ظل إصلاح قوانين الاستثمار الحالية ومنح المستثمر الأجنبي مزايا عديدة بات مهماً تحديد أثر هذه الاستثمارات على الاقتصاد المصري، أولاً من خلال أثره على النمو وثانياً من خلال أثره على الاستثمار المحلي.
- أهمية بناء نموذج قادر على التوقع بمن يقود ويسرع عملية النمو والتنمية الاستثمار المحلي أم الاستثمار الأجنبي وبالتالي رسم السياسات في ضوء نتائج النموذج.

منهج البحث

سيتم استخدام الأسلوب الاستقرائي لدراسة المشكلة من جوانبها المختلفة وحصر البيانات المتاحة ، إضافة الى استخدام المنهج التحليلي والذي يقوم على تحليل البيانات واستخلاص النتائج مع الاستعانة ببعض الطرق الكمية.

حدود البحث

يقتصر البحث على دراسة الاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 2003/2002-2018/2017

ومما سبق ونظراً لاختلاف النتائج البحثية عن أثر الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي على النمو وطبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي، سيتم في هذا البحث دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي وأثرهما على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 2003/2002-2018/2017، وذلك على النحو التالي:

أولاً- مفهوم الاستثمار والنمو الاقتصادي

1- مفهوم الاستثمار

يعرف الاستثمار على أنه تيار من الأنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة (مثل المصانع، الآلات، الطرق، المنازل) أو الإضافات للمخزون (مثل المواد الأولية، السلع الوسيطة، السلع النهائية) خلال فترة زمنية معينة، وهنا يقتصر هذا التعريف على شراء السلع العينية الجديدة والتي سيتم استخدامها في المستقبل، أي يتم استبعاد مشتريات الأسهم والتي تتم بين الأفراد وبعضهم البعض (صقر، 1977، ص228)، وأري أنه من الممكن إضافة السلع الغير عينية حيث تعد بعض المنتجات رأس مال مثل البرامج وحقوق الابتكار ذات القيمة العالية.

أو هو شراء أصول تمويلية بواسطة أفراد ومؤسسات لاستخدامها في إنتاج عائد يتناسب مع حجم المخاطرة الذي قد يتعرض لها في فترة زمنية لاحقة (ابوقحف، 1988، ص 12)، ويعرف على أنه ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي في فترة زمنية معينة ويأخذ شكل معدات إنتاجية وإنشاءات جديدة وتغير في المخزون (الادريسي، 1985، ص 249)، أو هو توظيف المال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد (miciq, 2019)، كما عرف على أنه استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها (عمر، 1978، ص158).

وفي إطار المفاهيم السابقة من الضروري التفرقة بين الاستثمار الإجمالي والإجمالي والصافي، فالاستثمار الإجمالي يشمل كلاً من الاستثمار الاحلالي والصافي، والاستثمار الإجمالي هو الاستثمار الذي يخصص لمواجهة الإهلاك والتقدم للسلع الرأسمالية، أما الاستثمار الصافي فهو الفرق بين الاستثمار الإجمالي والاستثمار الاحلالي، وبالتالي لكي يتحقق نمو في الناتج لابد وأن يكون الاستثمار الصافي قيمة موجبة، أما إذا اقترب من الصفر أو قل عنه دل ذلك على ضعف فرص النمو لإنخفاض قيمة الإضافات الى التراكم الرأسمالي.

ويمكن تقسيم الاستثمار من حيث الطبيعة القانونية الى استثمار عام واستثمار خاص أو مختلط، ومن المعلوم أن الدافع دائماً وراء الاستثمار الخاص هو الربح ولا يمكن لحكومة ما التأثير عليه بصورة مباشرة إنما يكون التأثير عليه بصورة غير مباشرة من خلال إجراءات السياسة النقدية أو المالية، أما الاستثمار العام فتقوم الحكومة به وقد يكون الهدف منه الربح ولكن الغالب أن يكون الهدف منه سد احتياجات اجتماعية (مثل التعليم- الصحة- المواصلات..... الخ)، ومن الضروري التصريح بأن هذا النوع من الاستثمار رغم قيام الحكومة به إلا أنه لا يمكن التحكم به أحياناً حتى ولو تطلبت السياسات ذلك، نظراً لارتباطه دائماً بمشروعات كبيرة تسد حاجة مجتمعية قد تكون أضرار إيقافه أكثر ضرراً، أو لكونها مشروعات تكميلية لا يمكن التوقف وعدم إتمامها.

ويمكن النظر اليه من خلال موطن الاستثمار حيث يمكن التفرقة بين الاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي.

ويعرف الاستثمار المحلي على أنه الاستثمار الذي يقوم بإدارته والحصول على أرباحه مستثمرون محليون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات ويستوى في ذلك أن يكون المنفذ له القطاع العام أو الخاص (خضير، 2010، ص150)

أما الاستثمار الأجنبي فهو الاستثمارات التي تتم خارج موطنها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة وسواء كانت لدولة واحدة أو لعدة دول أو لشركة واحدة أو لعدة شركات، أو هو كل استثمار يتم خارج موطنه بحثاً عن دولة مضيضة سعياً وراء تحقيق حزمة من الاهداف الاقتصادية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجل طويلة الأمد (النجار، 2000)

وبالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر

فهو نوع من أنواع الاستثمار الدولي وقد عرفه البنك الدولي (albankaldadawli, 2019) بكونه فئة من الاستثمار عبر الحدود يرتبط بمقيم في اقتصاد ما له سيطرة أو درجة كبيرة من التأثير على إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. بملكية 10 % أو أكثر من الأسهم العادية ، أما هيئة الأمم المتحدة والتنمية (UNCTAD, 2019)) فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر بكونه ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة عادة ما تكون طويلة المدى حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمة للمستثمر الأجنبي (وذلك في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير التي ينتمي إلى جنسيتها).

وحسب منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية (OCDE, 2019) فإن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن فئة من الاستثمارات عبر الحدود التي يقوم بها الكيان المقيم في اقتصاد ما («المستثمر المباشر») بهدف تأسيس «مصلحة دائمة» في مؤسسة مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. ومن التعريفات السابقة يتضح ان الاستثمار الاجنبي يتسم بأن له سيطرة أو درجة كبيرة من التأثير على ادارة مؤسسة بهدف تأسيس مصلحة دائمة أو خلال فترة طويلة المدى.

وينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:

- الاستثمار الأجنبي الباحث عن الموارد .
- الاستثمار الأجنبي الباحث عن الأسواق .
- الاستثمار الأجنبي الباحث عن الكفاءة .
- الاستثمار الأجنبي الباحث عن أصول استراتيجية.

2- مفهوم النمو الاقتصادي

تعني التنمية الاقتصادية التغيير الجذري في الأوضاع الاقتصادية في مختلف القطاعات بالدولة، أما النمو الاقتصادي فهو «عبارة عن الزيادة المحققة خلال فترة من الزمن لمؤشر إيجابي في بلد ما» (بن قانة، 2012، ص11) أو هو الزيادة النسبية في الناتج المحلي الصافي، وهو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي، ويرى البعض أنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، والمقصود بالدخل الفردي الحقيقي هو الدخل الكلي

مقسوماً علي عدد السكان (عطية، بدون، 11)، كما يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (عجمية... وآخرون، 2010، ص 73)، كما يعرف بأنه الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي (لطفى، 2003، ص 42).

ومن التعاريف السابقة يجب أن يراعي بعض الشروط لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي أهمها:

- أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل وليس الدخل الإجمالي فقط ، وعليه ليتحقق نمو اقتصادي ملموس لابد وأن يكون معدل نمو الناتج المحلي أكبر من معدل نمو السكان، وهذا لا يعني أنه لم يتحقق نمو اقتصادي ، ولكن إذا كان معدل نمو السكان أكبر من معدل نمو الناتج المحلي فهذا يعني أن الزيادة في السكان ستمتص الزيادة في الناتج وبالتالي لا يتحقق تحسن في مستوى معيشة الأفراد.
- تحقق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، أي تكون الزيادة حقيقة في مستوى النشاط الاقتصادي ودائمة ، وليس بسبب ظروف طارئة يمكن أن تزول، وأيضا تكون الزيادة في الدخل مستقرة حول قيمة معينة خلال فترة طويلة من الزمن أو بمعنى آخر لا تتعرض لتقلبات كبيرة في معدلها من عام لآخر.

ويقاس معدل النمو بما يلي:

$$g_r = \frac{GDP_t - GDP_{t-1}}{GDP_t} \times 100$$

حيث أن: g_r معدل نمو الناتج. - GDP الناتج المحلي الإجمالي t - السنوات

وهنا لابد من التفرقة بين معدل النمو الاقتصادي الحقيقي والأسى حيث يتم خصم معدل التضخم من معدل النمو الاقتصادي الأسى للحصول علي معدل النمو الحقيقي.

مما سبق نخلص إلي أن هناك فرق بين الاهتمام بمستوي الرفاهة للأفراد وبين الاهتمام بالتغيرات التي تطرأ علي القدرة الإنتاجية للدولة أو الطاقة الإنتاجية للدولة.

فالاهتمام بالرفاهة للأفراد تعني أن نأخذ في الاعتبار معدل النمو الاقتصادي الحقيقي للفرد، أي لابد من استبعاد معدل التضخم ومعدل نمو السكان من معدل النمو الاقتصادي، أما عند دراسة التغيرات التي طرأت علي القدرة الإنتاجية للدولة فيمكن أن نحدد معدل نمو السكان، وفي هذه الدراسة سيتم التركيز علي قياس القدرة الإنتاجية للدولة.

أما عوامل النمو الاقتصادي فتتقسم إلي عوامل مباشرة وعوامل غير مباشرة، وتتمثل أهم العوامل المباشرة في:

- اليد العاملة، اعتبرت المدرسة الكلاسيكية العمل هو المحدد الأساسي لحجم الإنتاج المحقق والخاضع لقانون تناقض القلة، وحديثاً ومع التطور التكنولوجي والتقدم التقني أصبحت العمالة المدربة الماهرة هي الأكثر مساهمة في النمو الاقتصادي ومن ثم ظهر مفهوم الاستثمار البشري من خلال التعليم والتدريب.
- رأس المال، ويتكون رأس المال من مخزون المجتمع من الآلات والمعدات والبنية الأساسية من الطرق، المطارات إلخ.
- التقدم التقني، حيث إن إدخال طرق فنية جديدة في عملية الإنتاج يساعد علي النمو الاقتصادي مثل الاختراعات الجديدة أو طرق جديدة للإنتاج أو الإدارة.
- مستوى الناتج المحلي الإجمالي في السنوات السابقة لأنه المحدد الأساسي للدخار ومن ثم الاستثمار الحالي والمستقبلي.

أما العوامل الغير مباشرة فتتمثل في الواقع الاجتماعي والسياسي اللذان يلعبان دوراً مهماً في تحديد سرعة النمو الاقتصادي (كلاوس، 1999، ص 12).

ثانياً- تطور الاستثمار المحلي في مصر خلال الفترة من 2002/2003-2017/2018

يعتبر الاستثمار أحد مكونات الطلب الكلي الفعال ، ويعني ببساطه الإضافة إلي الثروة المتراكمة، حيث يؤدي إلي زيادة في رأس المال أو المحافظة عليه ، وبالتالي يقوم بالدور الرئيسي في مواجهة الطلب المتزايد (سليمان، 1973، ص 29).

ويعد الاستثمار العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي ، فيشترط للحفاظ على معدل النمو الحالي الحفاظ علي مستوى التكوين الرأسمالي، وبالتالي لابد أن يتساوى علي الأقل الاستثمار الإجمالي خلال فترة زمنية

محددة مع الاستثمار الإجمالي في نفس الفترة والذي يخصص لمواجهة العوامل المختلفة التي تؤثر علي حجم الرصيد الحالي من رأس المال (مثل الهلاك، التقادم، التدمير..... إلخ).

وعليه لرفع معدل النمو الحالي لأبد أن يكون الاستثمار الصافي أكبر من الصفر، ولكن لصعوبة حساب مخصصات الإهلاك والتي قد تتعرض لبعض التشوهات الناتجة من محاولات التهرب الضريبي ومن أستنادها إلي تكلفة الشراء الخاصة بالمصانع والآلات والتي تتم علي فترات مختلفة وعند مستويات مختلفة للأسعار (صقر، 1977، ص 230)، وبالتالي فإن الاستثمار الإجمالي يعد أكثر ملائمة للدراسة من الاستثمار الصافي.

ومن المؤكد أن الاستثمار المحلي الركيزة الأساسية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، فالاستثمار المحلي ولا سيما العام أكثر مساهمة في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة، وفي دعم مالية الدولة من خلال سداد ما يترتب علي المشروعات من ضرائب وتوفير فرص عمل واستغلال للموارد المحلية كالمواد الخام والموارد الطبيعية بدلاً من تصديرها وتحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع اذا ما أنتج السلع والخدمات الأساسية والحد من التبعية الخارجية (نري جميعاً أثر تراجع الاستثمار المحلي ولا سيما العام في قطاع الأدوية وما تبعه من آثار أقلها نقص أدوية هامة وتحكم الشركات في الأسعار وغل يد الدولة عن اتخاذ أي قرار)، كذلك مساهمة الاستثمار المحلي في دعم البنية الأساسية للمجتمع مما يمهّد المجال ويشجع علي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن مناخ الاستثمار (تمثل في مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية) عامل أساسي في اتخاذ قرار الاستثمار، إما أن يكون محفز وجاذب للاستثمار أو أن يكون طارد له (لطفى، 2007).

وبتتبع تطور الاستثمار المحلي خلال فترة الدراسة وفي ضوء ما سبق لم يتعدى نسبة إجمالي الاستثمار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي في مصر 17% في المتوسط خلال فترة الدراسة، وكانت أقصي قيمة له 23% عام 2008/2007 وأدنى قيمة له 10% عام 2018/2017 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2002)، والشكل رقم (1) يوضح الاتجاه العام لكل من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الاستثمار المحلي، وهو اتجاه تصاعدي لكل منهما حتى عام 2017/2016 ثم اخذ الاستثمار المحلي اتجاه تنازلي عكس اتجاه الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (1)

معدل نمو الناتج المحلي وإجمالي الاستثمار المحلي والاستثمار العام والخاص

بيان	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الاستثمار المحلي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الاستثمار المحلي	معدل نمو الاستثمار العام	معدل نمو الاستثمار الخاص
الفترة الأولى					
2002/2003	--	0.17	--	--	--
2003/2004	0.17	0.17	0.17	0.23	0.10
2004/2005	0.11	0.19	0.21	0.18	0.25
2005/2006	0.15	0.20	0.20	0.01-	0.43
2006/2007	0.22	0.22	0.34	0.17	0.47
الفترة الثانية					
2007/2008	0.20	0.23	0.28	0.21	0.33
2008/2009	0.16	0.20	0.01-	0.44	0.26-
2009/2010	0.16	0.20	0.18	0.03	0.33
2010/2011	0.14	0.17	0.01-	0.17-	0.12
2011/2012	0.31	0.14	0.07	0.06	0.08
2012/2013	0.12	0.13	0.02-	0.04	0.05-
الفترة الثالثة					
2013/2014	0.15	0.12	0.10	0.15	0.06
2014/2015	0.12	0.13	0.26	0.34	0.20
2015/2016	0.08	0.15	0.17	0.23	0.13
2016/2017	0.27	0.15	0.31	0.34	0.29
2017/2018	0.27	0.10	0.17-	--	--

المصدر: الأعمدة محسوبة بواسطة الباحث اعتماداً على البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي المصري <https://www.cbe.org.eg>

ورغم الاتجاه الصعودي لكلا المتغيرين لكن معدل النمو لهما يشير إلي التذبذب الشديد في معدل نمو الاستثمار المحلي، ويمكن تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات كما سيوضح من الجدول رقم (1):

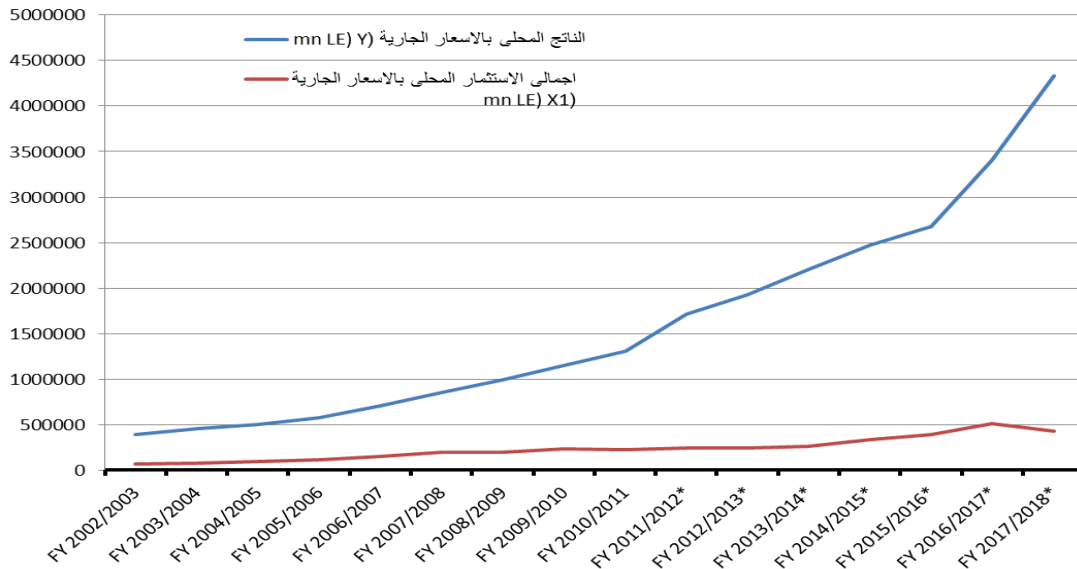
ومن الجدول يتضح ما يلي:

الفترة الأولى من 2003/2002 وحتى 2007/2006، حيث حقق الاستثمار المحلي ارتفاع في معدل النمو من 17% عام 2002/2003 حتى 34% عام 2007/2006 وقد يرجع ذلك إلي تزايد معدل نمو الاستثمار في القطاع الخاص، في حين تراجع معدل نمو الاستثمار العام بمعدل اقل من تزايد معدل نمو الاستثمار الخاص، وقد يرجع ذلك إلي التوسع في تصفية شركات القطاع العام². هذا وقد تزايدت نسبة الاستثمار المحلي إلى الناتج بدءاً من عام 2005/2004 وهو ما انعكس في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الفترة الثانية من 2008/2007 إلى 2013/2012 حيث أنخفض معدل نمو

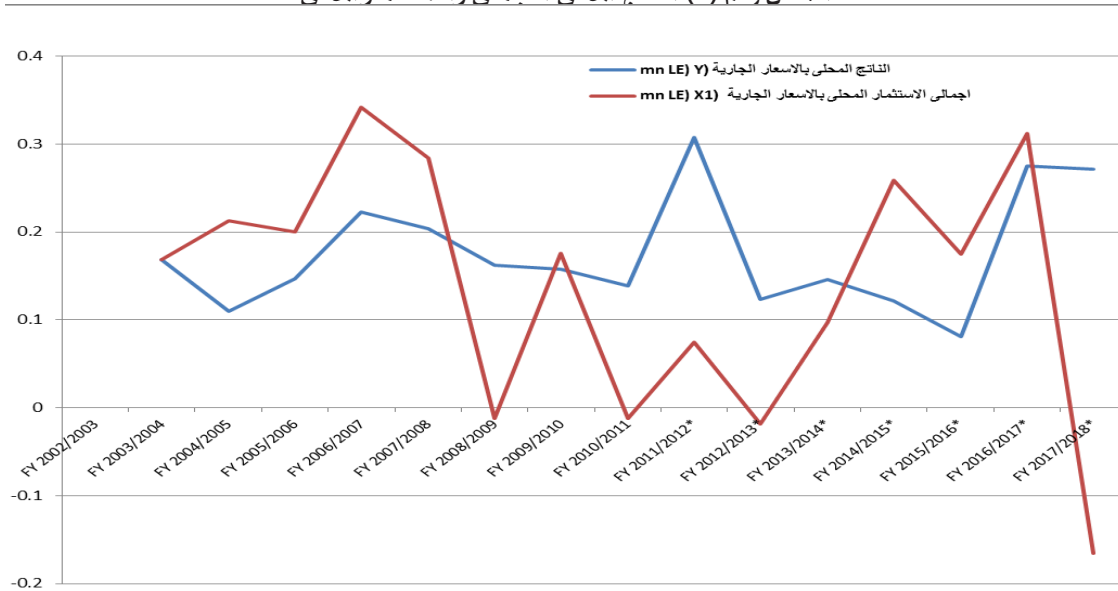
2 البيانات محسوبة، اعتماداً على البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي <https://www.cbe.org.eg>

الاستثمار المحلي عن بداية الفترة وتذبذب انخفاضاً وارتفاعاً، ويرجع ذلك إلى التوسع في استمرار سياسة تصفية شركات القطاع العام، وإلى الأزمة المالية العالمية ومن ثم تراجع الاستثمار الخاص، فقد أخذ معدل نمو الاستثمار المحلي قيم سالبة حيث بلغ -1% عام 2009/2008 ثم أخذ في التزايد بداية من عام 2010/2009، ثم تراجع في العام التالي، وقد يرجع ذلك إلى، انخفاض معدل كل من الاستثمار العام والخاص .



المصدر: تم بواسطة الباحث اعتماداً على البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي المصري <https://www.Cube.org.eg>

الشكل رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي



المصدر: - تم بواسطة الباحث اعتماداً على البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي المصري <https://www.cbe.org.eg>

الشكل رقم (2) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي

هذا وقد ارتفع معدل نمو استثمارات القطاع العام عن معدل نمو استثمارات القطاع الخاص، مما يعني تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي بعد ثورة يناير 2011، ورغم ارتفاع معدل نمو استثمارات القطاع الخاص إلا أنه لم يحقق نفس معدل النمو الذي حققه في بداية فترة الدراسة، وهو ما يشير إلى سلبية مناخ الاستثمار وضعف قدرته على حفز

وجذب الاستثمار الخاص المحلي علي الاستثمار في السوق المحلي، وقد يرجع ذلك إلى تميز هذه الفترة بعدم الاستقرار المحلي والإقليمي والدولي نتيجة للأزمة المالية العالمية وموجة الثورات الإقليمية.

وأخيراً الفترة من 2013/2014 حتي نهاية فترة الدراسة حيث أخذ معدل نمو الاستثمار المحلي في الارتفاع، نتيجة لتزايد معدل نمو كلاً من الاستثمار العام والخاص، ثم أخذ في الانخفاض نهاية فترة الدراسة³.

وبصفة عامة يتضح من بيانات الجدول رقم (1) عدم وجود علاقة مباشرة بين معدل نمو الاستثمار المحلي وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يوضحه الشكل رقم (2). وسوف يتم التأكد من صحة ذلك من خلال التحليل الإحصائي.

ثالثاً: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة من 2002/2003-2017/2018:

انتهينا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في تحويلات مالية تتدفق من الخارج في صورة عينية أو نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروعات لتحقيق أرباح، وعادة ما تضمن الدولة تحويل أرباح وعوائد هذه الشركات إلي الخارج مرة أخرى.

ومن الجدير بالذكر أن للاستثمار الأجنبي دوافع تدفعه إلي الانتقال من الدولة الأم إلي أسواق ومنافذ جديدة ، وأيضاً هناك عوامل جذب في الدول المضيفة تتمثل في حجم السوق والاستقرار السياسي والاقتصادي والإداري ، إضافة إلى البنية الأساسية والتشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار والموارد المتاحة والموقع.....الخ.

وقد اتجهت الحكومة المصرية خلال الفترة الأخيرة إلى اتباع سياسة اقتصادية تهدف إلي جذب الاستثمارات الأجنبية بصورة متزايدة، حيث شرعت العديد من القوانين والإجراءات التي تهيء البيئة المناسبة لجذب الاستثمار، ويشير تدفق إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 2002/2003-2017/2018 أنه لم يتعد 5% من إجمالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلي ثلاث فترات الفترة الأولى من 2002/2003-2007/2008 وخلال هذه الفترة لم يتعد معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 1% في بداية الفترة ويرجع ذلك إلي عدم الاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة العربية ومصر بسبب حرب الخليج، ثم أخذ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في التزايد بداية من 2004/2005 وأستمر في الارتفاع حتي بلغ أقصى قيمة له عام 2007/2008 حيث بلغ 11% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، الفترة الثانية حيث أخذ في الانخفاض بداية من عام 2008/2009 بسبب الأزمة المالية العالمية وموجة الكساد التي مر بها الاتحاد الأوروبي وأمريكا وكندا واليابان وغيرها، كما دعمت أحداث يناير 2011 الاتجاه التراجعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأستمر في الانخفاض حتي بلغ أدنى قيمة له منذ عام 2013/2014 حيث بلغ 3% من إجمالي الناتج المحلي عام 2013/2014، ثم تأتى الفترة الثالثة حيث أخذ في الارتفاع منذ عام 2014/2015 مع بداية الاستقرار السياسي في مصر، ولكن لم يرتفع بالمعدل الذي يتناسب مع ما منح من امتيازات وما أتخذ من إجراءات فلم يتعد 7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 2016/2017. والجدول التالي يوضح ما سبق:

وبالنظر إلى تطور معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر يتضح أنه أخذ في الارتفاع منذ عام 2003/2004 أي بعد الاستقرار السياسي في المنطقة وأستمر في الارتفاع حتى عام 2007/2008، ثم أخذ في الانخفاض بداية من 2008/2009 حيث أخذ قيم سالبة نتيجة الأزمة المالية العالمية ولم يحدث تحسن الا عام 2011/2012.

ثم أخذ في الانخفاض مرة أخرى عام 2012/2013 نتيجة لأحداث ثورة يناير 2011 وعدم الاستقرار السياسي والأمني، ثم عاود في التحسن بداية من 2013/2014 وبلغ أقصى قيمة له عام 2016/2017 ثم أخذ في التراجع مرة أخرى.

وفي النهاية يمكن القول بأن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر لم يكن مستقر ويحكم تحركاته الظروف الاقتصادية العالمية والأوضاع السياسية والأمنية الداخلية ويتسم بعدم الاستقرار والاستمرارية وبالتالي لا يمكن التعويل عليه لتحقيق تنمية اقتصادية .

الجدول رقم (2)

الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي

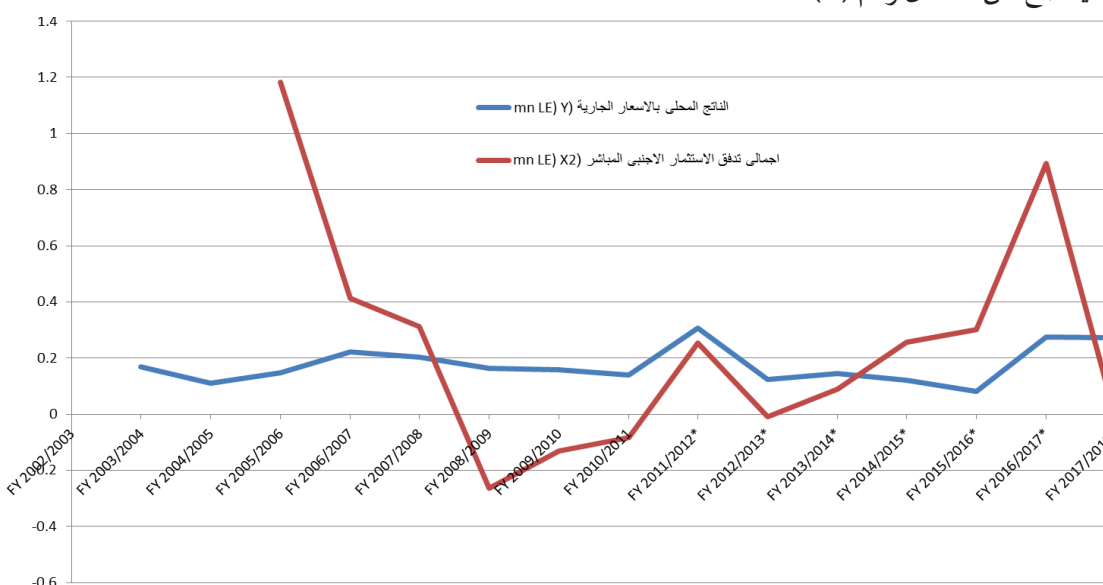
بيان	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون جنيه)	إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
2002/2003	390619.4	4099.12	--	--	0.01
2003/2004	456322.4	2523.1	0.17	-0.38	0.01
2004/2005	506511	23892.6	0.11	--	0.05
2005/2006	581144.1	52159.8	0.15	1.2	0.09
2006/2007	710386.6	73735.7	0.22	0.41	0.10
2007/2008	855301.8	96710.5	0.20	0.31	0.11
2008/2009	994055.1	71170.4	0.16	-0.26	0.07
2009/2010	1150589.6	61886.9	0.16	-0.13	0.05
2010/2011	1309905.7	56803.3	0.14	-0.08	0.04
2011/2012	1713146	71268.3	0.31	0.25	0.04
2012/2013	1924807.9	70582.9	0.12	-0.01	0.04
2013/2014	2205594.3	76833.1	0.15	0.09	0.03
2014/2015	2473100	96496	0.12	0.26	0.04
2015/2016	2674409.5	125605.3	0.08	0.30	0.05
2016/2017	3409503.7	237683	0.27	0.89	0.07
2017/2018	4333898	233872.6	0.27	-0.02	0.05

المصدر: الأعمدة 1، 2 من البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي المصري <https://www.cbe.org>. باقي الأعمدة محسوبة بواسطة الباحث.

وأخيراً يتضح من تتبع معدل نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي عدم وجود علاقة واضحة بينهما، وأن التغيرات في معدل نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كانت كبيرة مقارنة بالتغيرات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتضح من الشكل رقم (2).

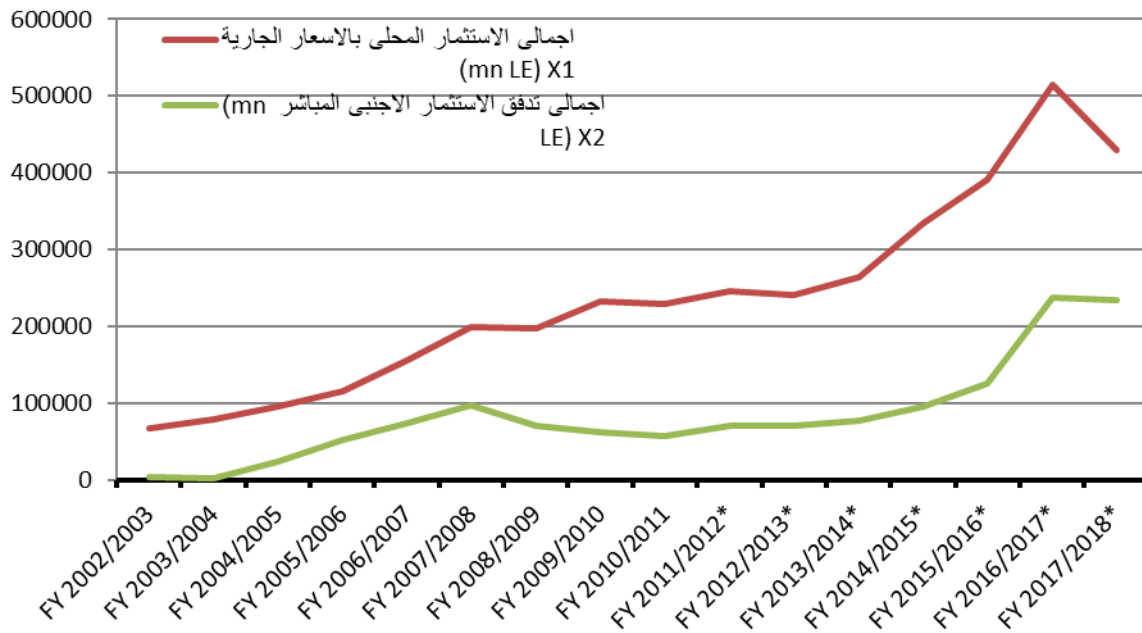
رابعاً- العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة:

بتتبع تطور كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي (بالجدول رقم 1، 2) يتضح أن الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج يفوق بكثير الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج، حيث بلغ الاستثمار المحلي في المتوسط خلال فترة الدراسة 17% من الناتج في حين بلغ الاستثمار الأجنبي في المتوسط 5% من الناتج رغم ما منح من تيسيرات وما أتخذ من تشريعات لجذب الاستثمارات الأجنبية، وهو ما يتضح من الشكل رقم (3).



المصدر: تم بواسطة الباحث اعتماداً على البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي المصري <https://www.cbe.org>

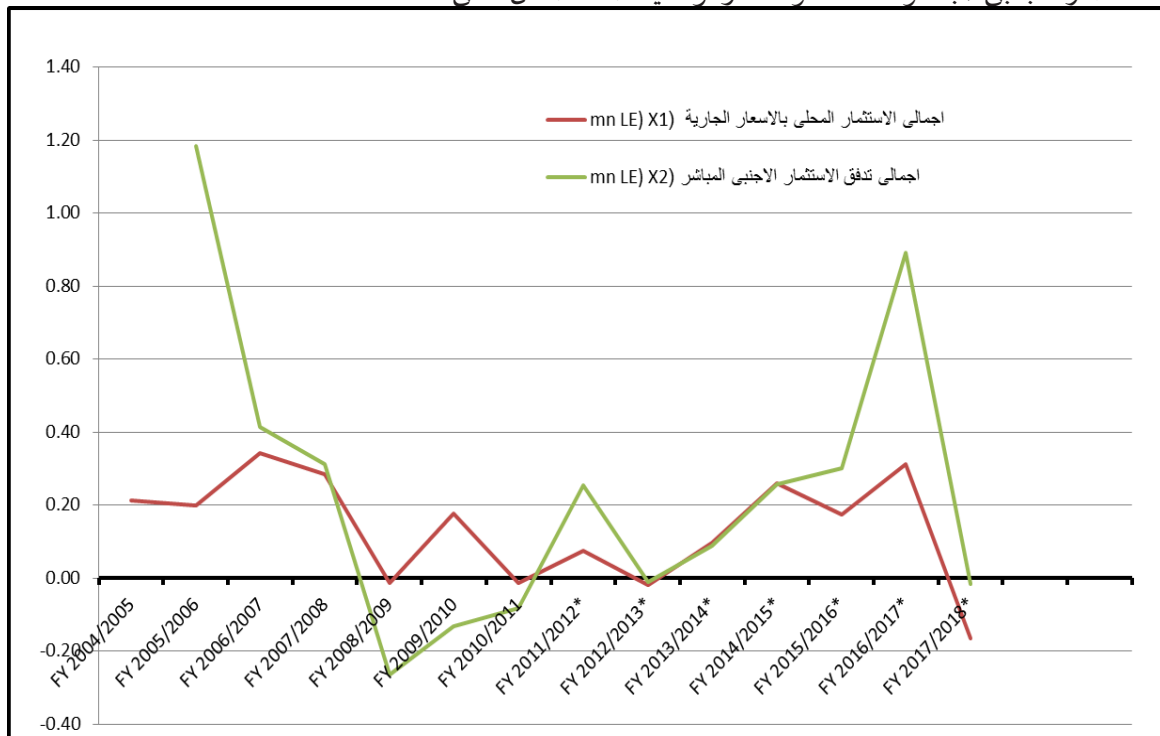
الشكل رقم (2) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي



المصدر: تم بواسطة الباحث اعتماداً على البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي المصري <https://www.cbe.org.eg>

الشكل رقم (3) إجمالي الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر

ومن الشكل يتضح ملاحظة أن التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر يتبع التغير في الاستثمار المحلي، ولكن التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر كانت أكثر حدة وهو ما يعكسه الشكل التالي:



المصدر: تم بواسطة الباحث اعتماداً على البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي المصري <https://www.cbe.org.eg>

الشكل رقم (4) معدل نمو الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر خلال الفترة 2003/2002-2018/2017

يوضح الشكل السابق معدل نمو كلا من الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة،

وهو يعكس عدم الاستقرار الحاد في الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم لا يمكن التعويل عليه في بناء التنمية الاقتصادية أو إحداث نمو مستقر، وإنما يمكن التعويل إلى حد ما على الاستثمار المحلي في بناء التنمية والنمو الاقتصادي رغم عدم استقراره وتذبذبه خلال فترة الدراسة، إلا أن الهزات به كانت أقل بكثير من الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن إرجاع عدم الاستقرار في الاستثمار المحلي إلى السياسات التي اتخذتها الدولة بشأن تصفية القطاع العام وإلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة ومصر، وأيضاً عدم الاستقرار الأمني الذي مرت به مصر. يتضح أيضاً من الشكل عدم وجود تكامل بين كلاً منهما، ويتبع الاستثمار الأجنبي المباشر نفس اتجاه الاستثمار المحلي صعوداً وهبوطاً، أى أن الاستثمار الأجنبي يسترشد بالاستثمار المحلي فيتبعه صعوداً وهبوطاً، ومن ثم لا يغطي الفجوة حال تراجع الاستثمار المحلي كان مخطط له، وكلاهما يتبع التغيرات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية ومصر.

خامساً- قياس اثر الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر

1- محددات النمو في النظرية الاقتصادية :

ترجع الدراسات والنماذج التقليدية النمو الاقتصادي إلى عاملي العمل ورأس المال، أما الدراسات الحديثة فترجعه إلى عوامل أخرى إضافة إلى رأس المال مثل الاستثمار في رأس المال البشري ورأس المال التكنولوجي والسياسات الاقتصادية والعوامل السياسية والاجتماعية والثقافية، ولذلك سوف يتم الرجوع إلى عوامل النمو في النظرية الاقتصادية للوقوف على أهم هذه العوامل بخلاف الاستثمار بنوعيه (المحلي، الأجنبي) حتى تتمكن من بناء نموذج أقرب إلى ما قرنته النظرية الاقتصادية وبما يعكس التغيرات في الواقع.

نظرية النمو الكلاسيكية

اتفق الكلاسيك كما ورد في صقر (1977) على أن الإنتاج دالة في العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية وقد اعتبر الكلاسيك الموارد الطبيعية ثابتة، وبالتالي فإن القوى المحركة للنمو هي العمل ورأس المال، وأضافوا أن تكوين رأس المال يتحدد بمقدار الأرباح التي تنجّه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة بين الرأسماليين، كما اعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود، وأشاروا إلى أهمية تقسيم العمل فيري آدم سميث أن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، وأشار إلى أن عملية الإنتاج تقوم على ثلاث عوامل رئيسية هي (الأرض - العمل - رأس المال).

$$Y = F(L, K, N) \text{ أي أن:}$$

حيث أن: N الأرض، K رأس المال، L العمل، Y الناتج

أما ريكاردو فيري أن القطاع الزراعي هو أهم القطاعات المنتجة ولكنها تخضع لقانون تناقص الغلة، وقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات أي النمو الصفري، وقرر أن الأرباح هي مصدر التكوين الرأسمالي ونتيجة لقانون تناقص الغلة واستخدام أراضي أقل جودة وارتفاع الأجور ستخفض الأرباح وهي المصدر الأساسي للتكوين الرأسمالي حتي تقترب معدلات الأرباح إلى الصفر ومن ثم معدل التكوين الرأسمالي فمعدل النمو.

كما أن مالتس رأى أن الزيادة في الإنتاج تدفع إلى الزيادة في معدل المواليد والتي تتزايد بمتوالية هندسية في حين يزداد الإنتاج بمتوالية عددية، مما ينتج مجاعات، أفات، وأمراض، حروب وكوارث اقتصادية تنتهي بوفيات حتي يتناسب عدد السكان مع حجم الموارد، أي أنه قرر أن لنمو السكان أثر سلبي على النمو الاقتصادي.

هذا وقد أستمريت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية لعقود إلا أن ظهور المشكلة الاقتصادية الكبرى والمتمثلة في الكساد الكبير سنة 1929 أفقدت النظرية الكلاسيكية أهميتها حيث كانت ترتكز على قانون ساي للأسواق "بأن كل عرض يخلق الطلب عليه"، ووجود اليد الخفية في السوق والتي تستعيد التوازن، وهذا لم يتحقق وبدأ الاهتمام مرة أخرى بالعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي على يد جون مينارد كينز مؤسس المدرسة الكينزية، حيث اعتبر أن

أزمة الكساد الكبير تتمثل في قصور الطلب وليس أزمة فائض عرض، وتوصل إلي أن تحريك الطلب الكلي إما أن يكون بتحريك الطلب الاستهلاكي من خلال زيادة الدخل أو الطلب الاستثماري من خلال خفض سعر الفائدة، وقد قرر أن سعر الفائدة ليس المحدد الوحيد لتحريك الاستثمار إنما أيضا تكلم عن الكفاية الحدية لرأس المال.

وقرر أنه في حالات الكساد لن يكون الاستهلاك الخاص هو المحرك للنشاط الاقتصادي لانخفاض الدخل، ولن يكون الاستثمار الخاص أيضا المحرك للنشاط الاقتصادي وذلك لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال، وأضاف أن المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في هذه الحالة هو الاستهلاك والاستثمار العام. أي أقر بأهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأهمية عدم حياديتها.

ولعل نموذج هارود - دومار من أهم النماذج المنتمة أو التابعة للنظرية الكنزية وهو سنتناوله بشيء من التفصيل:

نموذج هارود- دومار Harred-Damar

يركز النموذج كما جاء في صقر (1977) على الاستثمار كثرة لأى اقتصاد، ويؤكد على أهمية الادخار كمصدر لزيادة الاستثمار من ثم رأس المال، حيث ربط نموذج دومار بين الحجم الكلى لرأس المال والنتاج الإجمالي للدولة و يفترض النموذج وجود علاقة بين الحجم الكلى لرصيد رأس المال (K) وإجمالي الناتج القومي (Y) وتسمى معامل رأس المال K ويمثل الادخار S نسبة من الدخل القومي S وعليه فإن:

$$K = \frac{S}{Y} \quad S = S \times Y$$

بما إن الاستثمار يعادل التغير في رصيد رأس المال أي: $I = \Delta K$

$$I = S \quad \text{وبفرض أن:} \quad K \Delta Y = S Y \quad \text{إذن}$$

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k} \quad \text{ويقسمه طرفي المعادلة على KY نتوصل الى أن:}$$

أي أن معدل النمو الاقتصادي يعادل $\frac{s}{K}$ أي تربطه علاقة طردية بالادخار وعكسية بمعادل رأس المال ومن ثم يتطلب النمو الاقتصادي مزيد من الادخار ومن ثم زيادة الاستثمار.

أما هارود فقد تحدث عن ثلاث معدلات للنمو (معدل النمو المرغوب فيه، ومعدل النمو الطبيعي، معدل النمو الفعلي).

معدل النمو الطبيعي: وهو المعدل التي تسمح به زيادة السكان والتحسينات التقنية أي يتحدد بالمعدل السنوي للزيادة في القوة العاملة (n) والمعدل السنوي للزيادة في إنتاج العمل (m) وبفرض عدم وجود تقدم تقى فإن:

$$G_w = \frac{s}{B} = n \quad \text{معدل النمو الطبيعي}$$

حيث B المعدل

معدل النمو المرغوب فيه: وهو المعدل الذى يمكن المنتجين من بيع منتجاتهم مما يدفعهم لاتخاذ القرارات التي تحافظ على نفس معدل النمو ويكون الاستثمار عنصر تابع لمعدل نمو الدخل القومي أي أن: $I = B(\Delta Y)$

حيث أن: التغير في الدخل ΔY المعدل B الاستثمار

بما إن في حالة التوازن $I = S$ ، فإن: $I = B(\Delta Y) = S Y$

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{B} = G_w \quad \text{وبالتالي فإن معدل النمو المرغوب فيه}$$

$$G_n = \frac{\Delta Y}{Y} \quad \text{معدل النمو الفعلي: هو الزيادة في إجمالي الإنتاج كنسبة من إجمالي الإنتاج أي:}$$

التغير في الدخل ΔY الدخل Y معدل النمو الفعلي G_n

$$k = \frac{K}{Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y} \text{ المال } \text{ بما إن: } S = sY, \text{ يفرض ثبات المعامل المتوسط لرأس المال}$$

$$\text{وبما إن } I = \Delta K \text{ و } I = S, \text{ إذن } I = \Delta K = K \Delta Y = sY = S$$

$$\begin{aligned} sY &= K \Delta Y \\ \frac{\Delta Y}{Y} &= \frac{s}{k} = G_n \end{aligned}$$

ومما سبق يتضح أن النمو يتوقف على الادخار، وعدد السكان ومعامل رأس المال، وإذا كان معدل النمو الفعلي أكبر من معدل النمو المرغوب فيه فإن $K < B$ وبالتالي تعجز السلع الرأسمالية عن مواجهة الطلب وتكون الاستثمارات المطلوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية.

النظرية النيوكلاسيكية:

تعتمد النظرية في جوهرها على جانب العرض كعامل حاسم للنمو والتنمية كما ورد في صقر (1977)، وتتضمن النظرية ثلاثة أفكار رئيسية حيث تقرر:

- أن النمو الاقتصادي يتحدد بمعدل نمو قوة العمل ومعدل نمو إنتاجية العمل.
- مستوى دخل الفرد يرتبط بعلاقة طردية إيجابية مع معدل الادخار والاستثمار.
- هناك علاقة سلبية أو عكسية بين دخل الفرد ومعدل نمو السكان.

ويعتبر نموذج سولو - سوان Solow- swoon من أهم نماذج النمو الاقتصادي لنظرية النمو النيوكلاسيكية ويعتمد النموذج على دالة كوب - دوجلاس (Cobb- Douglas) ذات غلة الحجم الثابت حيث قرر أن:

$$y_e = \left\{ \frac{s}{\delta + n} \right\} \frac{\alpha}{1-\alpha} \quad \text{حيث إن: } 1 > \alpha > 0$$

y_e معدل نمو الناتج n معدل نمو السكان ... δ معدل أهلاك رأس المال ... s معدل الادخار

وبإدخال التقدم التقني في المدى الزمني الطويل يمكن كتابة النموذج على النحو التالي:

$$y_e = \left\{ \frac{s}{\delta + g + n} \right\} \frac{\alpha}{1-\alpha}$$

حيث إن: معدل نمو التقدم التقني ... g

مما سبق يتضح أنه رغم اختلاف الآراء حول عوامل النمو إلا أن هناك اتفاق بين المدارس الفكرية على أن معدل تراكم رأس المال ومعدل نمو السكان ومعدل نمو التقدم التقني من المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي.

ومن المهم التأكيد على أن مستوى الدخل أو الناتج في العام $(t-1)$ يعد أيضاً من المحددات الأساسية للنمو لأنه المحدد الأساسي لحجم الادخار المصدر الأساسي للاستثمار المحلي في العام (t) وعليه نقترح النموذج التالي لقياس أثر الاستثمار بنوعيه (المحلي، والأجنبي) على معدل النمو الاقتصادي والعلاقة بينهما.

$$Y_t = f(I_{t-1}, L, Y_{t-1}) \dots \dots \dots (1)$$

حيث إن: Y ... معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، I ... معدل نمو الاستثمار، L ... معدل نمو قوة التشغيل

t ... السنوات.

$$I = f(FDI + I_t) \dots \dots \dots (2) \quad \text{وبما أن:}$$

حيث: FDI ... الاستثمار الأجنبي المباشر، I_t ... الاستثمار المحلي.

من (1)، (2)، يمكن كتابة المعادلة (1) كما يلي: (3) $Y_t = f(I_{t-1}, FDI_{t-1}, L, Y_{t-1}) \dots$

وبالتالي فإن: (4) $Y_t = \alpha \pm \beta_1 I_{t-1} \pm \beta_2 FDI_{t-1} \pm \beta_3 L_t \pm \beta_4 Y_{t-1} \pm e \dots$

$\alpha, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$... معلمات النموذج، e ... الخطأ العشوائي

وبتطبيق النموذج السابق على البيانات المنشورة لمتغيرات النموذج على موقع البنك المركزي المصري بعد إجراء التعديلات والحسابات المطلوبة، كانت النتائج على النحو التالي: $Y_t = 0.19 - 0.05 I_{t-1} + 0.08 FDI_{t-1} + 0.02 L - 0.09 Y_{t-1}$

- تشير معادلة الانحدار الى وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين الناتج حيث ان تغير مقداره 1% في الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تغير قدره (0.08%) في الناتج.

- كما تشير معادلة الانحدار إلى أن العلاقة عكسية بين معدل نمو الاستثمار المحلي والناتج المحلي الإجمالي حيث أن تغير بنسبة 1% في الاستثمار المحلي يؤدي إلى تغير عكسي بنسبة (-0.05%) في الناتج، وهو عكس ما تقره النظرية الاقتصادية، وقد يرجع ذلك إلى توجيه الاستثمارات المحلية العامة إلى مشروعات البنية الأساسية ذات المردود طويل الأجل مثل مشروع تفرعة قناة السويس والعاصمة الإدارية الجديدة وشبكة الطرق الجديدة، وايضا "توجيه جانب من الاستثمار العام إلى إعادة هيكلة بعض المشروعات المملوكة للدولة قبل خصصتها، كما يمكن إرجاع ذلك إلى أن الاستثمار المحلي الخاص لم يمثل إضافة فعلية وإنما إحلال محل الاستثمار العام نتيجة لتصفية شركات القطاع العام، أو اعتماد الاستثمار الخاص على مستلزمات انتاجية رأسمالية أو متغيرة من الخارج.

- العلاقة العكسية لنمو الاستثمار المحلي ونمو الناتج المحلي، والعلاقة الطردية لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي، قد تشير إلى عدم تكامل بل تنافس الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي.

- لنمو قوة العمل علاقة إيجابية على النمو حيث ان تغير العمالة بمقدار 1% يؤدي إلى تغير في الناتج بمعدل (0.02%) وبالتالي يجب التركيز على تدريب العمالة ورفع مهاراتهم ومن ثم انتاجيتهم.

- هناك علاقة عكسية لمعدل النمو مع الناتج بفترة إبطاء واحدة حيث ان تغير قدره 1% في ناتج العام السابق يؤدي إلى تغير قدره (-0.09%) في ناتج العام الحالي، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وأن كل زيادة في الدخل توجه إلى الاستهلاك وليس الادخار ومن ثم الاستثمار.

الأسلوب الإحصائي المستخدم:

لقياس التأثير المعنوي للمتغيرات التفسيرية على الناتج المحلي بالأسعار الجارية، تم استخدام أسلوب الانحدار الحصين Robust least squares Regression.

لعل من أهم أسباب اللجوء إلى استخدام نموذج Robust Regression، هو أن الاعتماد على تقديرات المعلمات بطريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Squares، قد أدت إلى عدم دقة معلمات الانحدار، تضخم الخطأ المعياري لمعلمات الانحدار، انخفاض قيمة اختبار t-test لمعلمات الانحدار، مستوى معنوية زائفة لمعلمات الانحدار، وتدنى القدرة التنبؤية للنموذج، وللمحد من تأثير القيم المتطرفة outliers على تقديرات معلمات النموذج فقد تم استخدام نموذج الانحدار الحصين، بطريقة M-estimation، لتخفيض متوسط مربعات الخطأ MSE، والحصول على تقديرات أكثر دقة لمعلمات نموذج الانحدار، وذلك على النحو التالي:

نموذج الانحدار الخطي الحصين بطريقة M-estimation:

يعرض جدول رقم (3) نموذج الانحدار الخطي الحصين لقياس التأثير المعنوي لإجمالي الاستثمار المحلي بالأسعار الجارية بفترة إبطاء واحدة، إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بفترة إبطاء واحدة، المشتغلون، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بفترة إبطاء واحدة على الناتج المحلي بالأسعار الجارية.

يتضح من الجدول رقم (3) ما يلي:

جدول رقم (3)
نموذج الانحدار الخطي الحصين

Variable	Coefficient	Std. Error	Z-Statistic	Prob.	VIF
I_{t-1}	-0.050662	0.025216	-2.009132	*0.0445	1.393251
FDI_{t-1}	0.075123	0.012771	5.882328	***0.0001	1.385626
L_t	0.019800	0.126464	0.156565	0.8756	1.158049
Y_{t-1}	-0.092356	0.045246	-2.041189	*0.0412	1.244497
a	0.192056	0.009427	20.37273	***0.0001	--
$R^2_w = 55.1\%$ $R^2_N = 36.7\%$ sig=0.001*** AIC = 8.7 SC= 21.2 Deviance = 0.053 RMSE=0.064 U= 0.18 Jarque-Bera Test=0.79 sig=0.67					
$Y_t = + 0.19 - 0.050662 * I_{t-1} + 0.08 * FDI_{t-1} + 0.02 * L_t - 0.09 * Y_{t-1}$					
*دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05). ***دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.001).					

1- معامل التحديد (R^2 Robust): يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر (55%) من التغير الكلي في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)، وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كالتقدم التقني، الادخار أو الصادرات وكان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الحصين.

2- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار الحصين: تم استخدام اختبار (R^2_N) لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل، وحيث أن قيمة اختبار (R^2_N) قد بلغت (36.7)، وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.001) مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة ككل على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

3- اختبار معنوية كل متغير مستقل على حدة: أتضح باستخدام اختبار (Z-test) أن المتغيرات المستقلة ذات المعنوية في نموذج الانحدار الحصين هي إجمالي الاستثمار المحلي بالأسعار الجارية بفترة أبطاء واحدة، إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بفترة أبطاء واحدة، والناتج المحلي بالأسعار الجارية بفترة أبطاء واحدة، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

4- معامل تضخم التباين (VIF): لتحديد مدى وجود ازدواج خطى Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض تم حساب (VIF)، وهي اختصار Variance Inflation Factor لكل متغير مستقل على حده مع باقي المتغيرات المستقلة، وقد أتضح أن المتغيرات المستقلة المقبولة ضمن نموذج الانحدار الخطي الحصين، لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي، حيث أن قيم VIF أقل من (10) مما يدل على عدم وجود مشكلة ازدواج خطي خطير بالنموذج.

5- اختبار Jarque – Bera لاعتدالية الأخطاء: بإجراء اختبار Jarque-Bera Test لقيم الأخطاء بنموذج الانحدار الحصين، أتضح أن القيمة المحسوبة (0.79) وهي غير دالة عند مستوى معنوية أكبر من (0.05)، مما يدل على قبول فرض العدم الذي ينص على اعتدالية توزيع أخطاء النموذج.

6- بلغت قيمة Thiel's inequality U لقياس دقة التقديرات (0.18)، مما يدل على دقة التقديرات وجودة توفيق نموذج الانحدار الحصين بنسبة لا تقل عن (82%).

7- الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي للبواقي correlogram of residuals squared: يتضح من الجدول رقم (4) أنه لا يوجد ارتباط ذاتي وجزئي بين مربع الأخطاء العشوائية المعيارية لسلسلة الناتج المحلي بالأسعار الجارية، عند مستوى معنوية أكبر من (0.05) في جميع الإزاحات لنموذج الانحدار الحصين.

سادساً- النتائج والتوصيات

النتائج

- يوجد أثر ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر، حيث تغير مقداره 1% في الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى

جدول رقم (4)
قيم الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي
الجزئي لمربع الأخطاء المعيارية

Sig.	Q-Stat	PAC	AC	LAG
0.795	0.0676	0.063	0.063	1
0.965	0.0717	-0.019	-0.015	2
0.995	0.0727	-0.005	-0.007	3
0.924	0.9026	0.194	0.192	4
0.968	0.9280	-0.059	-0.032	5
0.975	1.2461	0.124	0.107	6
0.903	2.7985	-0.250	-0.220	7
0.917	3.2646	-0.113	-0.112	8
0.935	3.6107	-0.073	-0.088	9
0.909	4.7275	-0.212	-0.141	10
0.895	5.6567	0.014	-0.112	11
0.899	6.3216	-0.097	-0.077	12

- تغير قدره 0.08% في الناتج المحلي الاجمالي.
- وجود علاقة عكسية بين نمو الاستثمار المحلي ونمو الناتج المحلي، حيث ان تغير بمقدار 1% في الاستثمار المحلي يؤدي الى تغير بمقدار (-0.05%) في الناتج المحلي الاجمالي، وقد يرجع ذلك الى إحلال الاستثمار الخاص محل الاستثمار العام نتيجة لتصفية شركات القطاع العام وبالتالي لا توجد اضافة فعلية لإجمالي الاستثمار المحلي بل تعرض هذه الشركات بعض الوقت لعدم الاستقرار يصل أحيانا الى توقف الانتاج، إضافة الى اعتماد الاستثمار الخاص على الخارج في توريد اغلب المستلزمات الانتاجية الرأسمالية والمتغيرة (مثل شركات الادوية) وهو ما يؤثر على النمو سلبا بالداخل، إضافة إلى اتجاه الاستثمار العام الى مشروعات يتحقق مردودها الاقتصادي في الأجل الطويل.
- تزايد الأهمية النسبية للاستثمار المحلي بالنسبة للناتج المحلي خلال فترة الدراسة عن الاستثمار الأجنبي المباشر. فبالرغم تذبذب كلا من معدل نمو الاستثمار المحلي والأجنبي إلا أن الاستثمار المحلي أنسم بالاستقرار أكثر من الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن الاستثمار المحلي هو الأكثر قدرة على تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.
- يتبع الاستثمار الأجنبي المباشر نفس اتجاه الاستثمار المحلي صعودا وهبوطا، أى ان الاستثمار الاجنبى يسترشد بالاستثمار المحلي فيتبعه صعودا وهبوطا، ومن ثم لا يغطى الفجوة حال تراجع الاستثمار المحلي كما كان مخطط له.
- لنمو قوة العمل تأثير إيجابي على النمو حيث ان تغير في العمالة بمقدار 1% يؤدي إلى تغير في الناتج بمقدار 0.02%.
- هناك علاقة عكسية بين الناتج بفترة إبطاء واحدة والنمو الاقتصادي، حيث أن تغير بمقدار 1% في ناتج العام الماضى يؤدي الى تغير بمقدار (-0.09%) في ناتج العام الحالى، وقد يرجع ذلك إلى عدم عدالة توزيع الدخل، أو الى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وان كل زيادة في الدخل توجه إلى الاستهلاك وليس الى الادخار ومن ثم الاستثمار، أو الى الاعتماد على الاستيراد لتلبية الزيادة في الطلب المحلي ومن ثم دعم النمو بالخارج على حساب النمو بالداخل.

التوصيات

- التركيز على عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر، واعتماد الحكومة حزمة من السياسات والإجراءات الكفيلة بجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة والى القطاعات التي يحجم الاستثمار المحلي عنها حتى يكمل بعضها، حيث أثبتت الدراسة العلاقة الإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصاد.
- إعادة النظر في المشروعات التي يوجه إليها الاستثمار المحلي والتي تعتمد على الخارج لتوفير المستلزمات الانتاجية، وتشجيع المشروعات التي لها روابط أمامية وخلفية بالمشروعات المحلية جيدة، وتوجيه الاستثمارات إلى مشروعات ذات مردود سريع في الأجل القصير على النمو الاقتصادي بالتوازي مع الاستثمارات الموجهة الى المشروعات ذات المردود طويل الاجل.
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنظيم العلاقة بين الاستثمار المحلي والأجنبي حتى يتحقق التكامل بينهما لا التنافس أو المزاخمة (عن طريق الشراكة في المشروعات سواء مشاركة مادية أو عن طريق شراكة بالادارة مقابل نسبة مثلا).
- التوعية بالمدارس والجامعات ووسائل التواصل الاجتماعي والفضائيات..... الخ بأهمية الحد من الاستهلاك لصالح الادخار المصدر الرئيسي للاستثمار المحلي والذى يعول عليه لدعم عملية التنمية الاقتصادية.
- زيادة برامج تدريب العمالة، لرفع مهاراتهم ومن ثم إنتاجيتهم، أيضا التوسع في التعليم التكنولوجى لتوفير عمالة ماهرة مدربة، لضمان استمرار ورفع الأثر الإيجابي للعمالة على الناتج.

قائمة المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- ابوقحف، عبدالسلام (1988). "اقتصاديات الاستثمار الدولي". مكتبة العربي الحديث، الاسكندرية: الطبعة الاولى، ص 12.
- الادريسي، عبدالسلام (1985). "مبادئ الاقتصاد الكلي". بغداد: ص 249.
- بخاري، عبله (2019). «التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية». الجزء الثالث، www.faculty.mu.du.sa.
- بن قانه، اسماعيل (2012). "اقتصاديات التنمية (نظريات- نماذج - استراتيجيات)". دار أسامة للنشر والتوزيع.
- البنك الدولي (2003). «الاستثمار الأجنبي وتحويلات العمال يتجاوزان الديون كمصدر لتمويل البلدان النامية».
- حجازي، جمعة. «مفاهيم التنمية». www.ina-syrie.com/tbl_images/file0473.pdf.
- حسب الله، أميرة (2005). «محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية - دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية - مصر)». الدار الجامعية، مصر: ص 44.
- خضر، حسان (2004). «الاستثمارات الأجنبية المباشرة - تعاريف وقضايا». مجلة جسر التنمية، العدد 6.
- خضير، حلا ؛ موفق، أحمد (2010). "الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية". مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 80.
- داود، حسام؛ وآخرون (2015). «أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نمو إنتاجية الصناعات التحويلية في الأردن للفترة 1995-2015». دراسات العلوم الإدارية، المجلد 42، العدد 2.
- روزه، كلاوس ؛ ترجمة علي عباس (1990). "الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي". جامعة قاريونس، بنغازي: الطبعة الاولى، 1990.
- زيان، محمد (2004). «الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر». مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.
- السعدي، زكي (2019). «مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية»، <http://econ.to - relax.net>.
- سليمان، سلوي (1973). "السياسة الاقتصادية- دراسات في الاقتصاد التطبيقي". وكالة المطبوعات، الكويت: الطبعة الاولى.
- سمك، نجوى ؛ عتلم، باهر (محرر) (مايو 1998). "علاقة النمو المالي بالنمو الاقتصادي بالتطبيق على مصر- المغرب- الأردن". ورقة عمل مقدمة في مؤتمر قسم الاقتصاد حول تحديات النمو والتنمية في مصر والبلاد العربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- الشيايب، نوح ؛ مراد، ملاك (2019). «عدم الاستقرار السياسي وأثره على النمو الاقتصادي حالة الأردن». الاردن: مؤتمر الإصلاح الاقتصادي والاداري وسياسات التكيف في الاردن والوطن العربي.
- صقر، أحمد (1977). "النظرية الاقتصادية". دار الغرب للطباعة والنشر والتوزيع، ص 228.
- صقر، أحمد (1977). "النظرية الاقتصادية". دار الغرب للطباعة والنشر والتوزيع، ص 486-520.
- عبدالسلام، رضا (2002) «محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب دول جنوب شرق اسيا وامريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر»، الاسكندرية: الدار الجامعية.
- عبید، جمال (2002). "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري". رسالة دكتوراه، كلية تجارة، جامعة حلوان.

- عجمية، محمد؛ الليثي محمد (2003). «التنمية الاقتصادية- مفاهيمها- نظرياتها- سياساتها». الاسكندرية: الدار الجامعية والنشر والتوزيع.
- عجمية، محمد؛ وآخرون (2010). " التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق". الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 73.
- العزاوي، كريم (2016). «أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في العراق للمدة (2003-2013)». مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 3.
- عطيه، عبد القادر. (2003). «اتجاهات حديثه في التنمية»، الإسكندرية: الدار الجامعية والنشر والتوزيع.
- عمار، سامية (2005). «الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي مع التطبيق على مصر». سلسلة اوراق بحثية، العدد 23، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- عمر، حسن (1978). «التنمية والتخطيط الاقتصادي». دار الشروق المملكة العربية السعودية، جدة: الطبعة الثانية، ص 158.
- فريد، النجار (2000). «الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي»، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- فوزي، سميحة؛ المغربي، نهال "الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر: مزاحمة أم تكامل؟". ورقة عمل رقم (96). file:///C:/Users/CPU/Downloads/013617.pdf.
- لطفي، علي (2003). «محاضرات في التنمية الاقتصادية». القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص 42.
- لطفي، علي (2007). «واقع ومستقبل الاستثمار في مصر، المؤتمر السنوي الثاني عشر»: مصر: جامعة عين شمس، دار الضيافة.
- لونجاني، براكش؛ رزين، عساف (2001). «ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية». مجلة التمويل والتنمية.
- محمد، اياد؛ آخرون، (2013). «الاستثمار الأجنبي غير المباشر وانعكاساته على تداول الاسهم العادية - دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية». مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ص 105.
- محمد، نورية (2012). «أثر الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010». رسالة دكتوراه، جامعة سانت كليمنس.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (ابريل 2002)، «مناخ الاستثمار في الدول العربية»، العدد 177.
- موقع البنك المركزي المصري، <https://www.cbe.org.eg>.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية:

- Abdul Karim, N. A. et al. 2003 (). " Foreign Direct Investment in Manufacturing Sector in Malaysia". *Paper prepared for the 47th Annual Conference of the Australian Agricultural and Resource Economics Society (AARES)*.
- Akulava, M. (2011). " The Impact of Foreign Direct Investment on Industrial Economic Growth in Belarus". Belarusian Economic Research and Outreach Center, BEROCC WP No.11. <https://www.researchgate.net/publication/291945648>
- Asiedu, E. and lien, D. (2011). "Democracy, foreign direct investment and natural resources", *Journal of International Economics*, 2011, vol. 84, issue 1, 99-111
- Azeroual, M. (2016). "The Impact of Foreign Direct Investment on the Productivity Growth in the Moroccan Manufacturing Sector: Is Source of FDI important?". *Azeroual Journal of International and Global Economic Studies*, 2016, 9(1), 29-45.
- Basu, P. and Guariglia, A. (2007). "Foreign direct investment, inequality, and growth", *Journal of Macroeconomics*, 29 (4), pp. 824-39.

- Borensztein, et al. (1998). "How does foreign direct investment affect economic growth?". *Journal of International Economics*, 45 (1), pp. 115–35.
- Choe, J. (2003). "foreign direct investment and gross domestic investment promote economic growth? ". *Review of Development Economics*, 7(1), PP 44–57.
- Durham, J.B.J. and J.Benson, D. (2004). "Absorptive capacity and the effects of foreign direct investment and equity foreign portfolio investment on economic growth". *European Economic Review*, 48 (2), pp. 285–306.
- Federico, C. et al. (2018). "FDI in MENA: Impact of political and trade liberali-sation process". FEMISE Re-search Papers.
- Gang, X. & Ruifang, W. (2007). "The Effect of FDI on Domestic Capital Formation, Trade and Eco-nomic Growth in Transition Economy: Evidence from China". *Global Economy Journal*, Vo7, No2.
- [Jonathan A. B.](#) and [Xuan, V.](#) (2009). "An analysis of the relationship between foreign investment and economic growth". *Applied Economics*, 41 (13), pp. 1621–41.
- Louail, B. (2019). "Determinants of foreign direct investment in Arab countries during 1970– 2016". *International Journal of Advanced and Applied Sciences*, 6(3), PP12-110.
- Malika, Y. and .Dahmani, F. (2014). L'étude de la relation entre les investissements directs nation-aux et étrangers en Algérie est une étude standard sur la période (1998-2012). *Revue d'économie et de statistique appliquée*, 11(1), pages 58-75.
- Manuel, A. and Machado, R. (2005). "Foreign Investment in Developing Countries: Does it Crowd in Domestic Investment. <https://www.researchgate.net/publication>.
- Méon, [P.](#) and [Sekkat, K.](#) (2014). "The Impact of Foreign Direct Investment in Arab Countries". *Policy Perspective (ERF)*, No 9.
- Ministry of Planning. (2019). "Egypt Foreign Direct Investment: Inflow: Arab Countries: Saudi Arabia".
- Ndikuman, V. (2008). "The Linkages between FDI and Domestic Investment: Unraveling the De-velopmental Impact of Foreign Investment in Sub-Saharan Africa, Development Policy". *Review* 26(6), 713-726.
- Samal, S. and Raju, V. (2016). » A Study of Foreign Direct Investment on Manufacturing Industry in India: An Emerging Economic Opportunity of GDP Growth and Challenges«, *Arabian Journal of Business and Manage-ment Review*, 6(3)
- Sinha, M. et al. (2018). "Foreign Direct Investment and Indian Industries: A Dynamic Panel Study". *International Journal of Pure and Applied Mathematics*, 118(18), <http://www.ijpam.eu>
- Suleiman, A.T. (2014). "Elements and constraints of local and foreign investment in LIBYA". *Journal of Agricultural Economics and Social Sciences*, [5\(3\)](#), Page 367-373
- UNCTAD (2015). " world Investment Report, reforming international investment gover-nance". United nation , New York.
- UNCTAD (2015). "world Investment Report, transnational corporations and international-ization of R&D". united nation, New York.
- <http://www.miciq.com/index.php>.
- <https://data.albankaldawli.org/indicator>.
- <https://unctad.org/en/Pages/Home.aspx>.
- <https://www.OCDE.org>.

The relationship between foreign investment and investment Economic impact On growth in Egypt during the period from 2002 / 2003-2017 / 2018

Dr. Ahlam Morsy Mohamed Elsanawy

Lecturer, Department of Economics and Public Finance

Faculty of Commerce - Menoufia University

Arab Republic of Egypt

ABSTRACT

Investment is the main driver for growth and economic and social development, and given that most developing countries, including Egypt, suffer from a gap between actual savings and planned investment, hopes were built on foreign investment, especially direct from it, and opinions differed on the feasibility of this policy, there are those who believe that no Development only through domestic investment and that foreign investment will not be but a crowd for local investment and exploiting the resources of the state and there will be no growth except for the mother country, as some believe that foreign investment is the primary engine of growth and development not only through financing, but because it transmits modern technical innovations, knowledge and skills Administrative and organizational and the creation of a climate conducive to local investment etc., and since Egypt opened the door to foreign direct investment at the beginning of the state's implementation of the economic reform program, it became necessary to study the relationship between foreign investment (the study was limited to foreign direct investment) and domestic and their impact On economic growth during the period from 2002 / 2003-2017 / 2018 to determine which is more able to stimulate growth.

The study concluded that there is an inverse relationship between the growth of domestic investment and the growth of the local product, the presence of a positive relationship for the growth of foreign direct investment over the local product, competition and lack of integration between domestic and foreign direct investment, also the increasing relative importance of domestic investment in relation to the local product during the study period from foreign direct investment Also, domestic investment was more stable during the study period than foreign direct investment, and therefore domestic investment is more capable of achieving economic growth and development.

Keywords: foreign direct investment - domestic investment - economic growth - Egypt

